تحليل فكري لأزمات النظام الرأسمالي

أ/ صليحة جعفر
أ.د/لخضر مرغاد
جامعة بسكرة

الملخص :

منذ ظهور النظام الرأسمالي وهو يحمل في ثناياه الأزمات. هذه الأزمات الدورية والمتكررة التي عرفها ولايزال يعرفها هذا النظام تناولها الاقتصاديون بالبحث والدراسة، فظهرت تفاسير مختلفة باختلاف وتمايز التيارات الفكرية، تعمل هذه الورقة على تسليط الضوء على أهمها.

Résumé:

Depuis son apparition le système capitaliste portait toujours des crises. Ces crises cycliques et récurrentes, qu'a toujours connu ce système , ont fait l'objet d'études et de recherches par les économistes donnant lieu a des interprétations divergentes suivant les différentes doctrines .
La présente étude a pour but d'exposer les plus importantes de ces doctrines .

مقدمة

إن المتأمل والمتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يبدو له جليا بأن هذا التاريخ حافل بالأزمات والانهيارات والركود، بدءا بما يعرف بفقاعة الخزامى التي حدثت سنة 1637 في هولندا، مرورا بانهيار البورصة الأمريكية عام 1929 أو ما يعرف بأزمة الكساد الكبير التي دفعت كتاب الاقتصاد إلى محاولة إصلاح الوضع وإخراج الرأسمالية من المأزق الذي وقعت فيه. لكن أزمات النظام الرأسمالي لم تتوقف عند أزمة 1929، والحلول التي قدمها كينز لم تكن نهاية لمساوئ الرأسمالية، ففي بداية السبعينات من القرن العشرين دخل النظام الرأسمالي في أزمة بنيوية، وشهد العالم سلسلة من الأزمات المالية والنقدية في الثمانينات بدءا بأزمة الدين في أمريكا اللاتينية(1981-1982) التي امتدت قرابة عقد من الزمن، ثم أزمة آلية سعر الصرف الأوروبية(1992-1993) التي تبعتها سلسلة من الأزمات الحادة وخاصة في اقتصاديات الأسواق الناشئة كأزمة المكسيك(1994-1995)، وأزمة جنوب شرق آسيا(1997-1998). وتعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إحدى أقوى الأزمات المالية من حيث عمقها ومدى انتشارها العالمي، كما أنها أعادت النقاش الأيديولوجي حول الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي. وفي (2010-2011) أضيفت أزمة الديون الأوروبية إلى أزمات النظام الرأسمالي المتتابعة، وهي تعتبر كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديين عرض من أعراض الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي لعام 2008.

بالرغم من ذلك، فمفكروا النظام الرأسمالي يرون أن هذه الأزمات أمر طبيعي وهي ملازمة له، وهي تمثل هدما خلاقا تمكن النظام الرأسمالي من تجديد نفسه، فالرأسمالية المعاصرة بحسب رأيهم تمتلك الآليات والسياسات والمرونة ما يجعلها قادرة في كل مرة تتعرض فيها إلى أزمة على إحداث تغيير في سياساتها الاقتصادية، ما يجعلها قادرة على التجديد وامتصاص الأزمة وتجاوزها. ولكن هناك رأي آخر يرى أن جميع الأزمات التي عرفها العالم منبعها طبيعة النظام الرأسمالي وآليات عمله. أي أن هناك خلل في الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحاكم للاقتصاد العالمي مما جعله غير قادر على منع وقوع الأزمات أو على الأقل التخفيف من انعكاساتها.

ومحاولة للتعرف على هذه الأفكار، تعمل هذه الورقة البحثية على عرض أهم التيارات الفكرية المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي، بدءا بالفكر الوضعي وما تفرع عنه من اتجاهات معاصرة ثم الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولا: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي وثوابته :

1 مدلول الرأسمالية : إن أصل مصطلح الرأسمالية capitalism مأخوذ من اللفظة اللاتينية caput، ومعناها الرأس وهذه اللفظة أول ما استعملت خلال القرنين 12 و13 للميلاد للدلالة على الأموال ومخازن البضائع، وكذا المال الذي يحمل الفائدة. أما لفظة الرأسمال فقد درج استعمالها منتصف القرن17 لتدل على مالكي المال.[1]

وفي الحقيقة لا يوجد تعريف واحد وموحد للنظام الرأسمالي، بل هناك تعريفات متعددة تختلف باختلاف الأيديولوجية لصاحب التعريف. ولابد من التنويه إلى أن دراسات ومؤلفات كثيرة تناولت الرأسمالية بالتحليل والتنبؤ، وأعطتها تفسيرات مختلفة بعضها موضوعي وبعضها يصدر عن انحياز أو موقف متخذ سلفا. ولعل أهمها :

– المقولة الشهيرة التي أطلقها آدم سميث* "دعه يعمل دعه يمر" والتي تعتبر تعبيرا صريحا عن جوهر فكرة النظام الاقتصادي الرأسمالي، ذلك الفكر الذي ينادي بحرية النشاط الاقتصادي وترك أمر توجيهه لما يسمى بآلية السوق المتمثلة في قانون العرض والطلب .[2]

– أما كارل ماركس** فإنه التمس سمات الرأسمالية في أسلوب معين للإنتاج، ولم يشر إلى أسلوب الإنتاج باعتباره مجرد مسألة فنية ولكنه أشار إلى الطريقة التي يملك بها وسائل الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الناس من خلال صلتهم بعملية الإنتاج. وعليه لم تكن الرأسمالية من وجهة نظره نظاما للإنتاج من أجل السوق– نظام لإنتاج السلعة– ولكنها تشكل نظاما أصبحت قوة العمل في ظله سلعة تشترى وتباع في السوق كأي عنصر آخر من عناصر المبادلة. وهذا يشترط تركز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي طبقة محدودة من المجتمع، وظهور طبقة من المعدومين مصدرها الوحيد لكسب عيشها هو بيع قوة العمل.[3]

– ويرى المفكر الإسلامي كمال يوسف+ أن النظام الاقتصادي انعكاس لعقيدة المجتمع، ولا يمكن عزل أي نظام عن جذوره العقائدية. ويرى أن الرأسمالية تقوم فلسفتها أساسا على مبدأ الحرية، فالرأسماليون يتصورون الكون آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل. ومن هنا قام النظام الرأسمالي على تأليه الإنسان على الأرض، وعلى أساس هذا المبدأ نما نظام

*آدم سميث(1723–1790) أحد أهم رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

**كارل ماركس(1818–1883) فيلسوف ألماني وعالم اقتصاد سياسي ،ومؤسس الاشتراكية العلمية.

+كمال يوسف(1932–2004) مفكر إسلامي وخبير اقتصادي مصري، عمل أستاذ للاقتصاد الإسلامي بالدراسات العليا، عين خبيرا اقتصاديا بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، تميز بالجمع بين العلم العصري وبين العلوم الشرعية.

المنافسة، واعتبر الربح أهم حوافز الإنتاج، وأبيح الربا على نطاق واسع، وأقر تفاوت الدخول. فانتهى المطاف إلى الاستغلال والاحتكار والحروب والأزمات.[4]

– بينما ميلتون فريدمان++ فيرى أن النظام الرأسمالي يقتضي ترك النشاط الاقتصادي بصورة كلية لقوى العرض والطلب في السوق الحر. وتتلخص فلسفته في أن نظام السوق الحر هو أفضل نظام اقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج، والعدالة في توزيع الدخل. وأن الحل الذي يقدمه هذا النظام لمعالجة بعض المشاكل هو الحل الأمثل، وأي حل آخر خارج هذا النظام سيكون أسوأ.[5]

2– أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي : لقد سادت في النظام الرأسمالي النظرة العلمية للأمور بعيدا عن النظرة الدينية، فالرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميوله الروحية والأخلاقية، فدعت إلى ضرورة الفصل بين الاقتصاد والأخلاق. والرأسمالية كنظام اقتصادي تقوم على أركان رئيسية يتألف منها كيانه الخاص الذي يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، نستعرض أهمها فيما يلي:

– **سيادة النظرة العلمية للأمور بعيدا عن النظرة الدينية:** لقد تنحى الدين من حياة أوروبا بعد هزة عنيفة أصابته من العصر الوسيط، وذاعت النزعة المادية في الفلسفة،[6] فالمعرفة أساسها مادي، ولا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة، وبالتالي لا يمكن استخلاص المعرفة إلا باستخدام المنهج التجريبي.[7] أي أن الوضعيين لا يؤمنون إلا بالمحسوس، حيث يقول أتباع الأنظمة الوضعية "لا موجود إلا المحسوس" ومنهم(جون ستيوارت ميل) الذي يرى أن المجتمع الديني غير ليبرالي لأنه مجتمع خاضع لنظام حكم فردي استبدادي، ونظامه الاجتماعي مؤسس على الإجماع في الرأي وعلى تحريم النقد والنقاش المفتوح. وبذلك ينتقد (ميل) كل دين أو مجتمع متشدد في قوانينه الأخلاقية والدينية، ويصرح: "إن التحريم يمس حرية الفرد لأنه يفترض أن الفرد لا يعرف مصلحته".[8] وتأسيسا على ذلك، تنظر الرأسمالية للإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد.[9]

– **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج :** يعطي النظام الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلافها ودون أيه حدود تذكر. هذه الملكية الخاصة تخول لصاحبها حرية

++ميلتون فريدمان (1912–2006) درس في جامعة شيكاغو وبعدها أصبح أستاذا بها، كان له تأثير هائل في السياسة الاقتصادية الدولية ووصف بأنه كارل ماركس الرأسمالية.

الاستعمال والاستغلال والتصرف بالطريقة التي تدر عليه أكبر عائد ممكن. فالأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في قدسية حق الملكية الخاصة وحرية العلاقات التعاقدية، ويتعين على الدولة حماية هذه القدسية وفرضها.[10]

– **حافز الربح** : الهدف الأساسي والمباشر لمن يتخذ قرار الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق الربح. فالربح هو وقود هذه الحركة التي تدفع للتنمية والتقدم. ولقد أدى السعي إلى تحقيق هذا الهدف إلى تحول هيكل المشروعات المتنافسة إلى الشكل الاحتكاري فلكي يحقق المشروع الحد الأقصى من الربح لابد أن تكون له مزايا احتكارية تمكنه من التحكم في الإنتاج والأسعار والأسواق. وهذا بالضرورة يؤدي إلى القضاء على المشروعات الصغيرة وإحلال مشروعات ضخمة قادرة على تحقيق وفرات ضخمة.[11]

– **الحرية الاقتصادية والمنافسة وجهاز الأثمان** : إن الحرية الاقتصادية مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي إلى جانب الملكية الخاصة وحافز الربح. والمقصود بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووفقا لهذا المبدأ فالأفراد لهم الحرية الكاملة في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها الآلات أو الموارد أو العمل. كما أن مبدأ حرية الإنتاج يقابله مبدأ حرية الاستهلاك، بمعنى أن الأفراد أحرار في اختيار نوع السلع وفي التصرف في دخولهم كما يشاءون.[12]

أما مبدأ المنافسة فينبع من قاعدة الحرية، فطالما يتمتع الأفراد بهذه الحرية في الميدان الاقتصادي فإنهم يتنافسون فيما بينهم من أجل تحقيق الكسب المادي بدافع من المصلحة الذاتية، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج وتحسينه واستخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة، والسعي دائما إلى ابتكار أفضل أساليب الإنتاج وكسب الأسواق من أجل تصريف المنتجات وتحقيق أكبر أرباح ممكنة. أما المستهلكون فيتنافسون فيما بينهم ليفوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها.[13] هذه المنافسة القائمة على عرض عدد كبير من المنتجين لسلعهم دون قيود أو شروط، وطلب عدد كبير من المستهلكين للسلع دون قيود، هو الأساس الأول للسوق الحرة.[14]

فالسوق أو جهاز الإثمان هو المنظم التلقائي لسلوك الأفراد(المنتجين والمستهلكين) دون الحاجة إلى تدخل الدولة. وهو الأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب.[15]

لقد بنى الرأسماليون الفكر الاقتصادي على أساس الملكية الخاصة والتوازن الطبيعي للسوق، استنادا على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، فالحرية تضمن المنافسة التي هي من العوامل الرئيسية التي تساعد على التوازن التلقائي للسوق.

ثانيا: ماهية أزمات النظام الرأسمالي، يخضع الاقتصاد الرأسمالي لقانون التطور الدوري فتطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات يطلق عليها اسم الدورة الاقتصادية التي تعد من أهم سماته.[16]

1- علاقة الأزمة الاقتصادية بالدورة الاقتصادية: هناك فرق بين الأزمة الاقتصادية والدورة الاقتصادية، ولتبيان ذلك نورد التعاريف التالية:

1-1 تعريف الأزمة الاقتصادية: هناك تعاريف عديدة للأزمة للاقتصادية، ومن أهم ما جاء فيها أنها: "عبارة عن تراجع كبير في النشاط الاقتصادي يستمر أكثر من ربعي سنة متواليين ويظهر على شكل تراجع كبير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وفي الاستثمار والإنتاج الصناعي، والمبيعات، والواردات، والتوظيف، وكذا الاستهلاك".[17] وغالبا ما يستخدم المحللين الاقتصاديين مصطلح الركود للدلالة على هذا التراجع. ويعتبرونـه كسادا إذا زاد فيه التراجع في الناتج المحلي الإجمالي على 10%.[18]

مما سبق يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية تصيب جوانب الاقتصاد الحقيقي وهي عبارة عن انقطاع في المسار التصاعدي للنمو الاقتصادي وانعكاس اتجاهه ليدخل في حالة تباطؤ وركود، يصاحبه ارتفاع حاد في البطالة وتراجع للقدرة الشرائية.

وهناك أسباب عديدة للأزمة الاقتصادية، فقد يحدث التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي بسبب التغيرات الحادة في أسعار المدخلات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، أو عندما يقرر بلد ما تخفيض التضخم باستخدام السياسات النقدية والمالية الانكماشية، وإذا ما استخدمت هذه السياسات بإفراط فإنها تؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات ما ينتج عنه كساد في نهاية الأمر، كما قد تحدث الأزمة نتيجة لتراجع الطلب الخارجي خاصة في البلدان التي لديها قطاعات تصدير قوية.[19] و يمكن أيضا أن تؤدي الكوارث الطبيعية والحروب والاضطرابات السياسية وغيرها إلى وقوع أزمة اقتصادية.[20] ولكن غالبا ما تمتد جذور الأزمة الاقتصادية إلى الاضطرابات الحادة في المتغيرات المالية: شح في عرض التمويل وانهيار أسعار الأصول المالية وإفلاس القطاع البنكي.[21] فمن أزمة أسواق مالية إلى أزمة مصرفية وأزمة عملة مما يعرض النشاط

الاقتصادي إلى موجات متتالية من التراجع والركود. وقد بينت العديد من المؤشرات والدراسات الإحصائية والتاريخية أن الركود الاقتصادي الذي ينتج عن الأزمات المالية هو أسوأ أنواع الركود سواء من حيث طول المدة أو شدة الهبوط.[22]

1-2 تعريف الدورة الاقتصادية: عُرِّفَتْ على أنّها "ذلك التتابع مابين مرحلة القمة والقاع" أو "أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة".[23]

كما ذكر أنها "تمثل التأرجح شبه منتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التأرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية(الناتج الوطني الإجمالي معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار..)."[24]

وعرفها بعض الاقتصاديين بأنها:" تلك المسيرة التي تقود الاقتصاد الرأسمالي بقوة لا تقاوم من أزمة إلى أزمة، حيث يخيم الجمود سنين طويلة وتدمر القوى المنتجة وتبدد كميات كبيرة من الإنتاج بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف. ثم تتسارع حركة الإنتاج والتبادل شيئا فشيئا، وتتحول الخطى إلى خبب وتنتقل خبب الصناعة إلى ركض يتحول إلى جموح إلى قفزات تشمل الصناعة والتجارة والتسليف والمضاربة، وبعد قفزات يائسة تنحدر الحركة إلى الهاوية. وهكذا تتكرر الأمور".[25]

مما سبق يمكن القول أن الدورة الاقتصادية عبارة عن ذلك التتابع مابين أطوار الارتفاع والانخفاض طور يعرف بالتوسع(من القاع إلى الذروة) يرتفع خلاله الإنتاج والتوظيف، وطور يعرف بالركود (من الذروة إلى القاع)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل الدورة الاقتصادية

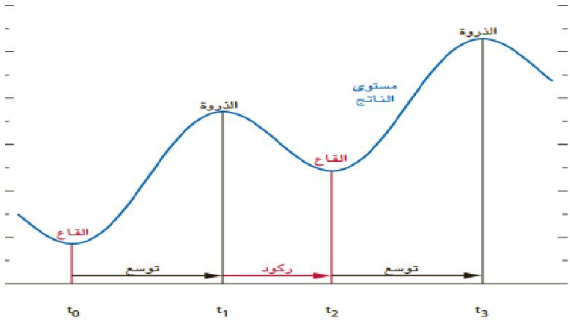

المصدر: ماركو تيرونيس وآخرون، "التحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟"،**آفاق الاقتصاد العالمي**، صندوق النقد الدولي، أفريل 2009، ص.104.

تتسم مرحلة الركود بأنها أكثر ضحالة وأقصر أجلا من مرحلة التوسع، ففي مرحلة الركود ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بقرابة 2.75 %، وفي المقابل يسجل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بحوالي 20% أثناء مرحة التوسع، غير أن هناك بعض فترات الركود التي تتسم بالحدة حيث يتجاوز انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين الذروة والقاع نسبة 10 % وتعرف هذه الفترات غالبا بالكساد.[26]

وقد تحدث فترة الركود لأسباب عدة منها: صدمات المالية العامة والسياسة النقدية صدمات أسعار النفط، صدمات خارجية، أو نتيجة لأزمات مالية. وقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي تضمنت 122 فترة ركود، أن فترات الركود المرتبطة بأزمات مالية أصبحت أكثر شيوعا مقارنة بفترات الركود المرتبطة بصدمات الطلب الخارجي أو صدمات المالية العامة والسياسة النقدية، كما بينت أن فترات الركود المرتبطة بأزمات مالية تكون أطول أمدا وأكثر تكلفة من سواها.[27]

وهكذا يتضح أن هناك فرق بين الدورة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية، فهذه الأخيرة تعني الاضطراب في حين الدورة الاقتصادية تعني التعاقب والتواتر بين مراحل معينة، والتي تعتبر الأزمة الاقتصادية (الركود) بمثابة المرحلة التأسيسية لها، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية دائما بأزمة، فكل أزمة تتفجر هي نقطة النهاية لدورة مضت ونقطة البداية لدورة مقبلة.

لقد حاولت المدارس الاقتصادية المختلفة تقديم تفسير للدورة الاقتصادية وأسباب حدوث الأزمات في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي. وفيما يلي عرض لأهم التيارات الفكرية المفسرة لهذه الأزمات بدءا من الفكر الاقتصادي الوضعي(الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي) ثم الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ثالثا : أهم التفسيرات الوضعية لأزمات النظام الرأسمالي. اختلفت التفاسير المقدمة للأزمات الاقتصادية تبعا لاختلاف وتمايز التيارات الفكرية الوضعية. ومن أهمها:

1- التفسير الكلاسيكي: لم يتمكن آدم سميث ورفقاءه من المدرسة الكلاسيكية من اكتشاف وفهم تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية،[28] فقد آمن الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام بما يسمى "قانون ساي" للأسواق، الذي كان ينص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب المساوي له ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة، وتوصلوا إلى أنه عندما تظهر أزمة لا يمكن إلا أن تكون إلا عابرة لأن ميكانيزمات السوق تعيده إلى التوازن دائما. ولكن

لكي يتحقق هذا التوازن نادى الكلاسيك بضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأثمان وضرورة تجنبها وضع أي تشريعات تحدد مستويات الأجور.[29]

2- نظرية ماركس : يعد ماركس من أوائل الذين تحدثوا عن الدورة الاقتصادية، وكل من سبقوه كانوا يتحدثون عن الأزمات الاقتصادية فقط ولم ينظروا إليها في سياق تتابعها وترابطها مع مراحل الدورة الاقتصادية.[30] ويفسر ماركس سبب الدورات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي، إذ يؤكد على أن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي الناتج من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج. لقد كان ماركس يؤمن بأن الرأسمالي يستطيع أن يستغل العمال ويسلب جزء من إنتاجهم على شكل فائض القيمة مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعمال بحيث تصبح أقل من قدراتهم الإنتاجية، فيشترون أقل مما ينتجون، ويدفع تراكم فائض القيمة الرأسمالي لاستخدامه في شراء المزيد من وسائل الإنتاج وهذا يمنحه الفرصة للاستغناء عن عدد من العمال (بتعويضهم بالآلات الأكثر تطورا) وتظهر البطالة في صفوف العمال. كما يضطر بعض الرأسماليين الضعفاء إلى مغادرة السوق والانخراط في صفوف العمال، والنتيجة هي انخفاض عدد الرأسماليين وزيادة البطالة وضعف القدرة الشرائية ومن ثم حدوث الأزمة الاقتصادية.[31]

3- نظرية كينز * : أطلق كينز نظريته في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" الذي نشر عام 1936 وهاجم فيه النظرية الكلاسيكية، وأبرز فيه أن اقتصاد السوق الحر يعاني من اختلالات تتحقق نتيجة عاملين أساسيين : الأول مرتبط باحتمال وقوع الاقتصاد في فترات كساد متواصلة كما حدث في الثلاثينات من القرن العشرين، والثاني أن حالة الاستخدام الكامل هي مؤقتة ولا تلبث أن تتلاشى نتيجة انتقال الاقتصاد من مرحلة توازن إلى مرحلة أخرى من هذا التوازن(والتوازن يتحقق حتى في حالة عدم الاستخدام الكامل) وبالتالي فإن السمة الرئيسية لاقتصاد السوق الحر هي تعرضه للتقلبات المستمرة. ويفسر كينز الدورات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الفعال ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل(قانون ميل الناس إلى التوفير)، ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النفسية.

*جون مينارد كينز(1883-1946)، اقتصادي انجليزي، عارض النظرية الكلاسيكية وأسس النظرية الكينزية من خلال كتابه" النظرية العامة للاستخدام و الفائدة والنقود" عام 1936 .

ويخلص كينز بأن سبب الدورات الاقتصادية هو الميل الحدي للاستهلاك ففي الوقت الذي يحصل زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية، ويزداد عرض السلع في السوق، فإن الميل الحدي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى تكديس السلع في الأسواق ما يضغط على المنتجين ويضطرهم إلى تخفيض الإنتاج أو ربما غلق المصانع و ظهور البطالة على الساحة الاقتصادية. لقد ترتب عن هذا التحليل، دعوة كينز الحكومات لتتحرك بسرعة بالتدخل في الاقتصاد وإنقاذ العمال من المآسي المترتبة على استمرار بطالتهم.[32]

4- نظرية شومبيتر** : يعد العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر من أهم الاقتصاديين الذين يرجعون سبب الدورات الاقتصادية إلى عوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي حيث يشير في تفسيره للدورة الاقتصادية من فكرة مفادها أن النظام الاقتصادي يتميز ويتحرك في صورة تقلبات دورية ترجع أسبابها إلى عاملين : الأول يتمثل في ظهور ابتكارات جديدة في مختلف مجالات الإنتاج، والتي تعتبر السبب الأساسي لحدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية. أما الثاني فهو توسع النشاط الائتماني لتمويل تلك الابتكارات. فحسب شومبيتر الاقتصاد الرأسمالي يتطور تبعا لآليات الإبداع. ولكن هذا التطور ليس مستمرا أو على وتيرة واحدة، وإنما هو عبارة عن دورات متلاحقة. ويرى السبب في ذلك يعود إلى أن الإبداعات غير موحدة التوزيع عبر الزمن ولكنها تنتزع إلى التركز (الازدحام معا) في فترات معينة وهذا الازدحام محكوم بالزوال لأن كمية السلع الجديدة الناتجة عن الاختراعات تضع عبئا متزايدا على السوق مع مرور الزمن، إضافة إلى حجم ديون المستحدثين فهي تؤدي إلى تدني الربح المتوقع(نتيجة انخفاض الأسعار فانخفاض معدلات الاستثمار) لذلك فإن الأزمات تحدث في رأي شومبيتر لاحقا لفترات الانتعاش الكبرى.[33]

5- **التفسير الفريدماني:** يعتبر ميلتون فريدمان أحد رواد المدرسة النقدية، والمدرسة النقدية على عكس الكينزية تعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها، كما أن أسباب حدوث الأزمات من وجهة نظر هذه المدرسة يعود إلى عوامل نقدية تتصل بحجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة. فتحدث مرحلة الانتعاش عندما يتسع عرض النقود وتستمر هذه المرحلة إلى

**جوزيف شومبيتر(1883-1950) ، عالم اقتصادي أمريكي من أصل نمساوي، كان يرى أن بذور انهيار الرأسمالية كامنة في داخلها، وفي الوقت نفسه كان ناقدا للاشتراكية .

أن يبلغ الانتعاش أقصى مدى له عندما تستمر أسبابه بحيث يحدث التضخم في الاقتصاد. ويحصل العكس، أي الانكماش عندما يحدث انكماش في عرض النقود ويمكن أن يستمر الانكماش إلى أن يصل إلى أدنى حد لها بتحقق الكساد. وبالتالي فإن أسباب التقلبات والأزمات الاقتصادية هي أسباب نقدية تتصل بالنقود والائتمان وأسعار الفائدة والسياسات التي ترتبط بها.[34] كما قدم فريدمان تفسيرا لأزمة الركود التضخمي، معتبرا أن التضخم المستمر للسنوات السابقة للأزمة أحد أهم أسباب حدوثها، وأن علاجها يكمن في القيام برد فعل ضد التضخم عن طريق إتباع سياسة نقدية موجهة للحد والتقليص من كمية النقود. كما يرى أن تدخل الدولة في المجال النقدي سببا في حدوث الأزمة.[35]

6- **نظرية مينسكي*** : يركز مينسكي في نظريته على فرضية عدم الاستقرار المالي الداخلي. وحسب هذه الفرضية فإن للاقتصاد الرأسمالي أنظمة تمويل تساهم في استقراره وأخرى تساهم في عدم استقراره، وطول فترة الرخاء والازدهار يؤدي بالاقتصاد إلى الانتقال من العلاقات المالية المستقرة إلى العلاقات المالية غير المستقرة.[36] وترتكز فرضيته حول عدم الاستقرار المالي الداخلي على مبدأين رئيسيين : [37]

* أن الهشاشة المالية الداخلية يعود سببها إلى اللجوء إلى الاستدانة البنكية وجودة المقترضين.

* أهمية ارتفاع أسعار الفائدة للمرور من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الأزمة بسبب المخاطر الائتمانية.

فهو يعتقد أن المتسبب في وقوع الأزمة المالية هو هيكل الاستدانة في الاقتصاد ويعبر عن ذلك بمايلي :" إن منبع الأزمة المالية هو التوسع في منح القروض المصرفية". وتنطلق الأزمة المالية حسب رأيه بوجود ظواهر خارجية (حروب أزمة سياسية بروز قطاعات اقتصادية جديدة ظهور تقنيات حديثة...) تؤدي إلى خلق فرص ربح جديدة في قطاع اقتصادي جديد نتيجة تزايد الاستثمارات وهذا ما يولد ازدهار اقتصادي. هذا الازدهار الحاصل يتم تمويله وتغذيته بالتوسع في القروض من النظام المصرفي على اعتبار أن البنوك تستجيب بالإيجاب لهذا الطلب الجديد لغرض تحقيق فرص ربح جديدة. وهكذا تتزايد الاستثمارات مما يعطي الانطباع لدى المستثمرين بتوفر فرص للأرباح مما يزيد من الاحتدام المضاربي ويدفع بمستثمرين آخرين إلى تقليد سلوكهم. وتساعد السياسة النقدية التوسعية من

*هايمان مينسكي(1919-1996)، اقتصادي أمريكي تأثر بأفكار كينز مما جعل البعض يصنفه على أنه من مدرسة الكينزيين الجدد.

خلال انخفاض أسعار الفائدة على التوسع في منح القروض. ومع استمرار مرحلة الازدهار الاقتصادي فإن حجم القروض سيزداد، مما يؤدي بالبنوك إلى حماية نفسها ضد المخاطر الائتمانية من خلال رفع أسعار الفائدة، مما يزيد من المصاريف المالية لدى المقترضين الذين قد يتحولون إلى فئة ذات مخاطرة عالية وبالتالي إمكانية تعرض هذه البنوك إلى الإفلاس.

إذا ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاد حسب مينسكي عاملا أساسيا في حدوث الهشاشة المالية ويرجع هذا الارتفاع إلى اعتماد المؤسسات على الاقتراض إلى جانب أموالها الخاصة في تمويل مشاريعها، لذلك كلما كان حجم المشاريع كبيرا، كلما زادت الحاجة إلى الاقتراض من البنوك، مما يزيد من احتمال عدم السداد وبالتالي تلجأ البنوك لرفع سعر الفائدة لحماية نفسها من المخاطرة الائتمانية، ما يضعف عوائد الاستثمارات ويزيد من المصاريف المالية، وارتفاع الطلب على القروض لضمان سداد الديون السابقة. يضاف إلى ذلك هشاشة الميزانيات البنكية. وهكذا تتحول المؤسسات من فئة المتعاملين الحذرين إلى فئة المتعاملين السيئين**، وفي هذه الحالة يصبح وزن المؤسسات السيئة أكبر في الاقتصاد مما يزيد من الهشاشة المالية ويؤدي إلى وقوع الأزمة المالية.

يبدو جليا اهتمام جميع المدارس الاقتصادية (الوضعية) الكبرى بالأزمات الاقتصادية باستثناء المدرسة الكلاسيكية التي آمن معظم مفكريها بالتوازن التلقائي في السوق واستحالة حدوث الأزمات. أما المدارس الأخرى: الاشتراكية والكينزية، والنقدية، بالرغم من اختلاف وجهات نظرها في تفسير هذه الأزمات إلا أن جميعها اهتمت بالاضطرابات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الحقيقي، و أهملت دور اضطرابات القطاع المالي(الأزمات المالية) في وقوع هذه الأزمات. ماعدا المفكر الاقتصادي (مينسكي) الذي أرجع أسباب الأزمات الاقتصادية إلى عدم الاستقرار المالي للنظام الرأسمالي.

ثالثا: تفسير الأزمات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. إن منهج البحث في الإسلام، أيا كانت مجالات هذا البحث، لابد أن يرتكز على الترابط العضوي بين الدنيا والدين واليوم الآخر، وفي هذا يقول الله تعالى" وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس

**يميز مينسكي بين ثلاث أنواع من المؤسسات داخل الاقتصاد تمتاز بثلاث هياكل استدانة مختلفة هي : فئة المتعاملين الحذرين تمتاز بارتفاع مداخيلها مقارنة بمصاريفها المالية عند تاريخ الاستحقاق. وفئة المتعاملين المضاربين تمتاز بقلة مداخيلها مقارنة بالمصاريف ولكنها كافية لتغطية الفوائد مما يستلزم منها ضرورة إعادة التمويل بالديون لأجل سداد أصل الدين. والثالثة فئة المتعاملين السيئين وهي التي لاتستطيع مداخيلها تغطية الفوائد وأصل القروض مما يحتم عليها زيادة الاقتراض من البنوك للوفاء بالتزاماتها لفترات سابقة.

نصيبك من الدنيا" سورة القصص الآية77. وعلى هذا الأساس نجد أن ارتباط الأفكار الاقتصادية بالدين ثابت في كتاب الله وفي سنة رسوله الكريم، فضلا عن اجتهاد المجتهدين بالارتكازعلى الكتاب والسنة.[38] وفيما يتعلق بموضوع الأزمات الاقتصادية فهي تعتبر قدر الإنسان منذ هبوطه على الأرض، وأنها سنة من سنن الله تعالى ليختبر بها عباده المؤمنين ويعاقب بها الضالين، فقد جعل الله تعالى لسعادة الإنسان سببا عاما وهو إتباع المنهج السليم القائم على العدل والتعميير والاستخلاف. قال تعالى"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون" سورة الأعراف الآية96. وقال سبحانه" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" سورة الروم الآية[39].37 لذلك فالأزمات بشكل عام ليست وليدة العصر الحاضر ولكنها قديمة قدم الإنسان كأزمة أهل الرمادة في عهد عمر بن الخطاب والأزمات التي مرت بمصر وغيرها، إلا أن أسلافنا كانوا يقتصدون في استخدام كلمة الأزمة حيث كان معناها ينحصر في الشدة والقحط والمجاعة باعتبار أن نظام المعيشة كان يرتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة، بل تفاداها بعضهم كالمقريزي* عندما استخدم كلمة الغمة في كتاب مشهور حول تاريخ المجاعات في مصر حيث سماه "إغاثة الأمة في كشف الغمة" ولم يسمه "إغاثة الأمة في كشف الأزمة".[40]ولقد تعرض المقريزي في هذا الكتاب إلى الأزمات التي مرت بمصر قبل وبعد الإسلام مبرزا آخرها والتي كانت تعصف بمصر آنذاك 808هـ مبينا أن المجاعة لم تكن السبب الرئيسي في وقوع هذه الغمة بل هناك أسباب أخرى إذا أزيلت زالت الغمة من أهمها:[41]

- سوء التدبير والفساد الإداري، وما صاحب ذلك من انتشار للرشوة والمحسوبية وتفشي الفوضى واضطراب الإنتاج.
- رواج الفلوس (النقد الرائج في الغالب مسكوكة من النحاس) حتى ضعفت قوتها الشرائية. وهذا بسبب إسراف الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات الشيء الذي أدى إلى التهاب الأسعار، فعمت المصيبة بحسب رأيه.

*المقريزي: هو تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي(766هـ/1364م-845هـ/1441م)، ولد في القاهرة، تلقى تعليمه بالأزهر، ويصنف من بين رجال الاقتصاد بحكم اهتمامه برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسيره بعض الوقائع الاقتصادية: اهتم بدراسة الأسواق من حيث تواريخها، النظم الاقتصادية التي مرت عبر العصور والدول، الفساد الإداري وسوء التدبير، النقود والأطوار التي مرت بها والنظم التي تحكمها.

ولكن منذ نشأة النظام الرأسمالي لم تعد الأزمات تظهر نتيجة العجز في تلبية حد كفاية المعيشة أو نتيجة القحط بل أصبحت تظهر في قطاع التبادلات التجارية وآلياتها: النقد، القرض، البورصة.[42] ويكون لها أضرار بليغة تمس جميع القطاعات وطنيا وإقليميا ودوليا، ما يستدعي مراجعات جذرية تجمع بين التحليل الموضعي والتحليل الشرعي حتى يتم الفهم الصحيح للأزمات والتعامل معها بواقعية، ولهذا بذلت الجهود وعقدت العديد من المؤتمرات وورش العمل وصدرت العديد من المقالات والكتب المتخصصة في تحليل أسباب الأزمات وطرق علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

من خلال البحث والاطلاع على الدراسات الصادرة من جهات أكاديمية وأوراق علمية مقدمة في مؤتمرات وندوات تناولت الأزمات المالية والاقتصادية من قبل باحثين وخبراء في الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج بالأطروحات التالية التي حاولت تقديم تفسير للأزمات المتكررة:

1- إن السبب الجوهري لظهور الأزمات الاقتصادية، يرجع إلى الأسس والركائز التي بني عليها النظام الرأسمالي والمتمثلة في:[43]

- الفردية التي تضحي بمصلحة المجتمع.
- الحرية الفردية المطلقة والتي تصادر حرية المجتمع.
- المنفعة الشخصية وتعظيم الربح الذي يؤدي إلى الإضرار بحقوق المجتمع.
- الاعتقاد الخاطئ بعدم تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع.
- تهميش دور الدولة.
- مبدأ البقاء للأقوى....

لقد أدت هذه الأسس والقيم التي يقوم عليها النظام الرأسمالي إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل الاستغلال والكذب والجشع، الغش، التدليس، الاحتكار والمعاملات الوهمية التي تقود كلها في النهاية إلى أزمات مالية وهو ما حدث في الاثنين الأسود وفي أسواق ماليزيا ودول جنوب شرق آسيا، وأزمة 2008. [44]

2- هناك شبه إجماع من قبل الباحثين والمفكرين، ومن كان لهم اهتمام ملحوظ بتناول القضايا من منظور الاقتصاد الإسلامي على أن تكرار أزمات النظام الرأسمالي يعود إلى العوامل التالية:

2-1 نظام الفائدة: لقد أدى هذا النظام إلى شيوع الربا أضعافا مضاعفة ومن ثم تعاظمت الديون ونمت بسرعة أكبر من نمو الثروة الحقيقية، وفي الحقيقة تفاقم الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي لا يرجع فقط إلى نظام الفائدة بل النظام المالي الرأسمالي اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض وهي بيع الديون أو ما يسمى بالتوريق، وهكذا اشتق من دين واحد عدد كبير من السندات قابلة للتداول في الأسواق المالية. وأصبح الاقتصاد المالي يستند إلى الديون المركبة بعضها فوق بعض في توازن هش، فإن وجد أي خلل في إحدى حلقات الديون المركبة انهار البناء المالي بكامله وتحدث الأزمة.[45]

أما الفكر الاقتصادي الإسلامي فيربط في التعامل بين الاقتصاد المالي والحقيقي ربطا محكما وذلك بإلغاء نظام الفائدة، فقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض وهي تعتبر من أشد الذنوب التي حذر منها القرآن الكريم وتوعد الله سبحانه وتعالى مرتكبيها بأكثر من عقوبة منها:[46]

– التخبط: قال تعالى"الذين يأكلون الربوا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس" البقرة 275.

– المحق: هو ذهاب البركة، وهلاك المال. قال تعالى" يمحق الله الربوا ويربي الصدقات" البقرة 276 .

– الحرب من الله ورسوله: قال تعالى" فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله" البقرة 279. وتظهر هذه الحرب في الأزمات التي تعتبر جزاءا وعقوبة دنيوية في شكل إعصار مالي عالمي على المؤسسات المالية وجميع المتعاملين معها والقائمين عليها.

– الخلود في النار: يقول عز وجل:"واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون" البقرة 275.

كما حرمت الشريعة الإسلامية عملية بيع الديون، وفي ذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الحادية عشر نوفمبر 1998 مايلي: "لا يجوز بيع الدين من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا. كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعا، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئ عن قرض أو بيع أجل".[47]

2-2 الغرر: الغرر في اللغة هو الخطر. كما تتضمن اللفظة معنى الخداع والإغراء، فالغرر يجمع بين التعرض للخسارة وبين الخداع، أي التغرير والاستدراج للوقوع في الخسارة. أو هو ما كان فيه احتمال الخسارة أكبر من أن يساوي احتمال الربح، وسبب قبول الشخص للتعرض للمخاطر العالية هو حجم الجائزة أو العائد الذي يغريه. وهذا بالضبط ما يرتكز عليه التعامل في الأسواق المالية حيث تكون درجة المخاطرة عالية رغبة في الربح المرتفع. ولقد دلت الدراسات على أن هذا النوع من العائد يشجع على ظهور الفقعات التي تؤدي في النهاية إلى الانهيار كالانهيار الذي حصل سنة 2007 في سوق العقار في الو.م.أ[48]

والشريعة الإسلامية لا تحرم كل أنواع المخاطر وإنما تحرم المخاطر التي يغلب معها احتمال الخسارة، بحيث ينتفع أحد الطرفين في العقد على حساب الآخر، فمن يكسب إنما يكسب إذا خسر الآخر فهو قد أكل ماله دون مقابل. وهذا النوع من المعاوضات لا خلاف بين العلماء في تحريمه للإجماع على تحريم أكل المال بالباطل.[49]

2-3 القمار والمضاربة: المضاربة والقمار من سمات النظام الرأسمالي الذي أطلق عليه رأسمالية الكازينو. وفي حقيقة الأمر لا تختلف المضاربة عن القمار بل هي صورة حديثة من صوره، وقد وصف العديد من الاقتصاديين المضاربة بأنها القمار، ووصف كينز أسواق المضاربة بأنها عبارة عن صالة قمار تتحول فيها الثروة من غير المحظوظ إلى المحظوظ ومن الذي يتخذ قرارات بطيئة إلى من يتخذ قرارات سريعة.[50]

كما اتفق كثير من الاقتصاديين الإسلاميين على أن المضاربة المالية غير مرغوب فيها سواء كانت في السلع أوفي الأصول المالية وذلك لأنها:[51]

- عقود صورية وليست حقيقية، فالإرادة الحقيقية للمتعاقدين لم تتجه نحو انجاز عقد بيع حقيقي مقصودة آثاره وهي التمليك والتملك.
- إن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمقصود في عقود المضاربة بيع وشراء الخطر وليس الأصول. أي المقصود بها التعاقد على المخاطرة وذلك هو القمار المحرم شرعا لقوله تعالى" ياأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون" المائدة الآية90

الخاتمة :

في ضوء ما تقدم، ومن خلال البحث والإطلاع على الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن القول، أن السبب الجوهري وراء أزمات النظام

الرأسمالي كامن في طبيعة النظام الرأسمالي والأسس التي يقوم عليها، بداية باعتبار الفرد في ظل هذا النظام على أنه كائن مادي يسعى إلى تحقيق مصالحه المادية بعيدا عن ميوله وحاجاته الروحية، ثم قدسية الملكية الخاصة والحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج التي تخول لصاحبها حرية الاستعمال والاستغلال والتصرف بالطريقة التي تدر عليه أكبر عائد ممكن وتهميش دور الدولة كمنظم ورقيب للاقتصاد، وفي ظل فصل الدين والأخلاق نهائيا عن الاقتصاد، أدى كل ذلك إلى ظهور سلوكات غير سوية كالطمع، والجشع والكذب، والغش، والتدليس، والخيانة، والفساد الإداري، والمعلومات المضللة، وتحولت المنافسة الحرة إلى منافسة هدامة لتحقيق مزيد من الأرباح على حساب الآخر، فأصبحت المعاملات في ظل النظام الرأسمالي بعيدة كل البعد عن القيم والأخلاق الحميدة والضوابط الحسنة، وانتشر القمار(المضاربة) في الأسواق، وتضاعفت وتعاظمت الديون الربوية فانحرفت الأسواق عن وظيفتها، وأصبح النظام المالي والاقتصادي العالمي في ظل النظام الرأسمالي نظاما هشا وغير منضبط، معرضا دائما لأزمات مالية واقتصادية متعاقبة. باختصار إن المنبع الرئيسي لأزمات النظام الرأسمالي هو طبيعة النظام الرأسمالي الذي يقوم على أسس وقواعد تقوده في النهاية إلى الوقوع في الأزمات.

إن العالم بحاجة إلى نظام اقتصادي جديد، تؤدي فيه الدولة دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي، ويمارس فيه الأفراد حرياتهم ضمن إطار من القيم والمثل والأخلاق الحسنة. إن هذا النظام لا يقدمه إلا الإسلام، فبالاعتماد على مقاصد الشريعة الإسلامية و مبادئها وأحكامها يتحقق الاستقرار في النظام الاقتصادي ويصبح أكثر حصانة ضد الأزمات.

الهوامش:

[1] أسعد ملي، "العالم الرأسمالي : حيوية ذاتية وأزمات مستمرة"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28، العدد الأول 2012 ، ص..255

[2] محمد عبد القادر، "قراءات في تطورات الاقتصاد الرأسمالي واتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ، **مجلة مركز التنوير المعرفي**، العدد الثامن، الخرطوم ، 2009 ، ص..80

[3] مورس دوب، ترجمة رؤوف عباس حامد، **دراسات في تطور الرأسمالية**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003، ص..25

[4] كمال يوسف، **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة2، دار الوفاء، القاهرة، 1990، ص..05

[5] ميلتون فريدمان، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، **الرأسمالية والحرية**، كلمات عربية للترجمة والنشر،القاهرة، 2009 ص..26

[6] كمال يوسف، مرجع سابق، ص..17

[7] مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003 ص..170

[8] عبد الرحيم بن صمايل السلمي، "الليبرالية نشأتها ومجالاتها"، ص.10. من الموقع:
http://www.j4know.com/new_books/301471605301681.pdf last visited (10/07/2013)

[9] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص..170

[10] المرجع نفسه، ص..171

[11] المرجع نفسه، ص ص.173-174.

[12] حسين عمر، **النظريات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة النشر غير موجودة، ص..60

[13] المرجع نفسه، ص..61

[14] كمال يوسف، مرجع سابق، ص..30

[15] حسين عمر، مرجع سابق، ص.61.

[16] رجاء خضير الربيعي، "التحليل الفكري للدورات الاقتصادية"،ص.1 . من الموقع:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359 .last visited 10/12/2014.

[17] ستيجن كلايسنس،أيهان كوزي، "ماهو الكساد"، **مجلة التمويل والتنمية**، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، المجلد46، العدد1، مارس2009، ص..52

[18] ماركو تيرونيس وآخرون، "الحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟"، **آفاق الاقتصاد العالمي**، صندوق النقد الدولي، أفريل 2009، ص..104

[19] ستيجن كلايسنس،أيهان كوزي، مرجع سابق، ص ص.52-53.

[20] سامي بن إبراهيم السويلم، "الأزمات الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، **دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سبايك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2012، ص.10.

[21] Christian de Boissieu, **Les Systèmes Financiers : Mutations, crises et régulation**, 2e éd, Ed Economica, Paris, 2006, p.88.

[22] عمر يوسف عبد الله عبابنة، **الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد 2011، ص.27 ؛ سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابقن ص.10.

[23] Kalasopatan Cynthia, Letondu François, "Les Cycles économiques", **Revue Problèmes économiques**, Paris, N° 2949, Juin 2008, p.41.

[24] رجاء خضير الربيعي، مرجع سابق، ص ص.5-6.

[25] مصطفى العبد الله الكفري، **الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص.22.

[26] ماركو تيرونيس وآخرون، مرجع سابق، ص..104

[27] المرجع نفسه، ص.107.

[28] مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق،ص.41.

[29] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1998، ص ص.166-167

[30]المرجع نفسه،ص..203

[31] رجاء خضير الربيعي، مرجع سابق، ص.25.

[32] فؤاد حمدي بسيسو، **محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية**، اتحاد المصارف العربية، 2010، ص.52. ؛ رجاء خضير الربيعي، مرجع سابق، ص ص.26-27.

[33] رجاء خضير الربيعي، مرجع سابق، ص ص.20-21. ؛ فؤاد حمدي بسيسو، مرجع سابق ص.49.

[34] نادية العقون، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية"،**أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص ص.32-33.

[35]Jacques Pavoine, Les Trois Crises du XXe Siecle, Ed Ellipses, Paris, 1994, p.119.

[36]Hyman P.Minsky, « The Financial Instability Hypothesis »,**Working Paper N°74** ,The levy Economics Institute of Bard college, May1992, pp7-8

[37]Gravereau J , J.Trauman, **Crises financières**, Economica, Paris, 2001, p.8. et Kindleberger C.P , Alibert, **Manias, Panics and Crashes : A History of Financial Crises**, 5th edition, John Wiley & Sons, New Jersey, 2005, p.09.

[38] عبد الهادي علي النجار، **الاقتصاد والإسلام**، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1983، ص..5

[39] ماجد فوزي أبوغزالة،"الاستراتيجيات الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة: ماليزيا نموذجا" **المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية، يومي 1-2 ديسمبر 2010،ص..01

[40] عبد الرزاق سعيد بلعباس" ما معنى الأزمة" كتاب **الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي،2009، جدة، ص..03

[41] أحمد طرطار، "بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره- النقود نموذجا-"، من الموقع: 2015iefpedia.com/…/ last visited 12/05/

[42] عبد الرزاق بلعباس، مرجع سابق،ص..16

[43] لعلى بن صالح خاشي،"أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة" **المؤتمر العلمي الحادي عشر**"**الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها- تداعياتها وعلاجها**" كلية الشريعة، جامعة جرش الخاصة،الأردن، أيام14-15-16ديسمبر 2010؛عبد الرزاق سعيد بلعباس، مرجع سابق، ص..121

[44] حسين حسن شحاتة،"ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، من الموقع: last visited 12/05/2015
www.Darelmashora.com

[45]عمر خضيرات،"الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي" **المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، يومي 1-2 ديسمبر 2010، ص.06. & أنيس الرحمن منظور

الحق،"الأزمات المالية العالمية أسبابها وعلاجها من منظور اقتصاد إسلامي"، **مجلة مجمع**، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، العدد 6، ماي 2013، ص.236.

[46] أنيس الرحمان منظور الحق،مرجع سابق، ص ص.232-233.

[47] المرجع نفسه،ص.231.

[48] سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابق، ص ص.54-57.

[49] المرجع نفسه، ص..54

[50]عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي،" المضاربة والقمار في الأسواق المالية تحليل اقتصادي وشرعي"، كتاب **الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي،2009 جدة، ص..210

[51] المرجع نفسه، ص.208.